

أمر كريم (١) ، (٢) رقم ٢٥ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢
بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية

نحن ملك مصر

بما أن مصلحة البيت المالك ومصلحة البلاد تقضيان بوضع نظام لتوارث
عرش المملكة المصرية ؛

أمرنا بما هو آت :

(مادة ١)

الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثى فى أسرة جدنا الجليل محمد

على .

(مادة ٢)

تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك
الأبن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة .

وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه
ولو كان للمتوفى إخوة .

ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية .

فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق .

(مادة ٣)

إذا لم يكن له ولاية الملك عقب كانت الولاية إلى أكبر إخوته . فإذا لم يكن

للمتوفى عقب ولا إخوة كذلك فالى أكبر أبناء أكبر إخوته . فان لم يكن لأكبر

إخوته ابن فالى أكبر أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن الاخوة .

فان لم يكن له أبناء إخوة كذلك فالى أكبر أبناء أكبر إخوته . فان لم يكن

لأكبر إخوته ابن ابن فالى أكبر أبناء أبناء إخوته الآخرين بحسب ترتيب سن

(١) صدر هذا الأمر الملكى قبل صدور الدستور ، وأشير إليه فى المادة ٣٢ من الدستور ، وأسبغت عليه المادة

١٥٦ الصبغة الدستورية .

(٢) الوقائع المصرية فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٢ العدد ٢٨ غير اعتيادى .

الاخوة ، فإن لم يوجد له على قيد الحياة أبناء إخوة كذلك كانت ولاية الملك إلى ذريتهم طبقة بعد طبقة على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة . فإن لم يكن لمن له ولاية الملك عقب ولا اخوة ولا ذرية اخوة كذلك كانت الولاية إلى أعمامه وذريتهم على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة طبقة بعد طبقة .

فإن لم يكن له أعمام ولا ذرية أعمام كذلك كانت ولاية الملك إلى أعمام أبيه وذريتهم ثم إلى أعمام جده وان علا وذريتهم ، كل ذلك على الترتيب وبالكيفية المعينين في هذه المادة طبقة بعد طبقة .

الاخوة والأعمام المشار اليهم في الفقرات المتقدمة هم الاخوة والأعمام الأشقاء أو لأب ، والذرية هي العقب الذكر من أبناء الذكور مهما كانت طبقتهم ، ويشترط في كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجية شرعية . ويستثنى من أحكام هذا المادة الخديو السابق عباس حلمي باشا فلا تثبت له ولاية الملك ، على أن هذا الاستثناء لا يتعداه إلى أبنائه وذريته فتجرى في حقهم أحكام أمرنا هذا .

(مادة ٤)

كل من آلت إليه ولاية الملك بحسب أحكام القواعد المنصوص عليها في أمرنا هذا يعتبر أصلا ويكون توارث العرش مستمرا في فرعه ثم في اخوته وذريتهم ، ثم في عمومته وذريتهم بحسب تلك القواعد عينها .

(مادة ٥)

لاحق للنساء أيا كانت طبقتهن في ولاية الملك كما لاحق لغير العصابات فيها .

(مادة ٦)

يشترط فيمن يتولى الملك أن يكون عاقلا مسلما من أبوين مسلمين .

(مادة ٧)

إذا تزوج أمير بغير إذن الملك أو إذن من كان له الحق في تولي سلطته يحرم هو وذريته من حقوقهم في العرش وتنتقل ولاية الملك إلى من يليهم في الترتيب .

كذلك يحرم من العرش من صدر فى حقه حكم باخراجه من الأسرة المالكة لعدم الجدارة طبقاً للأوضاع والشروط التى تعين فى نظام تلك الأسرة وتنتقل ولاية الملك إلى من يليه . وهذا مع عدم الإخلال بحقوق ذريته فى العرش .
ويصدر الحرمان فى الحالتين بعد موافقة البرلمان من الملك أو ممن تولى سلطته .

ويجوز للملك أو لمن تولى سلطته إقالة المحروم أو إقالة ذريته كلها أو بعضها من هذا الحرمان ومما ترتب عليه من الآثار ، والإقالة من الحرمان ومن آثاره هى أن يعاد إلى المحروم ما يجوز أن يؤول إليه فى المستقبل من الحقوق فى وراثة العرش بعد وفاة الملك الجالس عليه .
ويشترط فى هذه الإقالة موافقة البرلمان .

(مادة ٨)

يبلغ الملك سن الرشد إذا اكتمل له من العمر ثمانى عشرة سنة هلالية .

(مادة ٩)

يكون للملك القاصر هيئة وصايا للعرش لتولى سلطة الملك حتى يبلغ سن الرشد .

(مادة ١٠)

تؤلف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحرر من أصلين يودع أحدهما بديوان الملك والآخر برياسة مجلس الوزراء ويحفظ الوثيقة فى ظرف مختوم ولا يفتح الظرف وتعلن الوثيقة إلا بعد وفاته وأمام البرلمان .

ويجب فيمن يعين فى هيئة الوصاية أن يكون مصرياً مسلماً وأن يختار من بين الطبقات الآتى ذكرها :

أمراء الأسرة المالكة وأصهارهم الأقربون؛

رؤساء مجلس الوزراء الحالى والسابقون؛

رؤساء مجلس النواب الحالى والسابقون ؛

الوزراء أو من تولوا مناصب الوزراء؛

رئيس واعضاء مجلس الأعيان وكذا رؤسائه السابقون ، وهذا إذا نص الدستور على انشاء مجلس أعيان .

على أن هذا الاختيار لا ينفذ إلا إذا وافق عليه البرلمان.

(مادة ١١)

إذا لم يتوفر التعيين المنصوص عليه في المادة السابقة فيعين البرلمان هيئة وصاية للعرش.

(مادة ١٢)

إذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلي فعلى مجلس الوزراء بعد التثبت من ذلك أن يدعو البرلمان في الحال إلى الاجتماع ، فإذا ثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة قرر البرلمان انتهاء ولاية ملكه فتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده بحسب أحكام أمرنا هذا .

(مادة ١٣)

على وزراء حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ، ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بسرأى عابدين في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٢ أبريل سنة ١٩٢٢)

رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ .

فؤاد